ظلامة السيدة الزهراء (عليها السلام)،
بين قطعيّة النصّ وتزييف الحقيقة
Limaenaha AL-zaahirii
The darkness of Lady Zahra,
between the definitiveness of the text and the falsification of the truth

إعداد
م.د محمد منصور حسين البياتي
Name: Mohammed Mansoor Husein AL- Bayati

ملخص البحث

أثبتت النصوص القطعيّة الحديثيّة منها والتاريخيّة جانبًا من ظلامة السيدة الزهراء (□)، إلا أنّه رغم ذلك كلّه حاول أغلب علماء العامّة إيجاد تبريرات مجانبة للحقيقة؛ فعمدوا إلى تأويل تلك النصوص خلافًا لمعناها الظاهري؛ فعمدوا إلى ليّ عنق المعنى وفقًا لما تهواه أنفسهم؛ محاولة منهم طمس الحقيقة الصادمة ودفع الشبهات عن رموزهم، وبخاصّة أبي بكر وعمر اللذان يمثلان محور السلطة التي تصدّت حينها لإيقاع الأذى بالسيدة الزهراء وأهل البيت (□).

تقوم فكرة البحث على بيان مطلبين رئيسين: الأوّل عرض أهمّ المبادئ والأسس التي اعتمد عليها بنفي أو إثبات الحوادث التاريخيّة وتطبيقها على النصوص الواردة في ظلامة السيدة الزهراء (□)؛ لبيان صحّتها وقطعيّتها، أمّا المطلب الثاني فقد بحث فيه موضوع: تطاول السلطة الحاكمة على السيدة الزهراء (□)؛ حيث بحث بمحورين رئيسين يتمثّلان بغصب حقّ السيّدة الزهراء (□)، والاعتداء عليها من قبل هرم السلطة، معتمدًا جلّ الكلام فيهما على مصادر أبناء العامّة إثباتًا للحجة والدليل.

استنادًا لما سبق قد تمّ إنجاز البحث وفق العنوانات الآتية:

المطلب الأوّل: الحوادث التاريخيّة ومبادئ النفي والإثبات، ويتركّز هذا المطلب بفرعين هما:

أوّلًا: مبادئ تسهم في نفي الحادثة التاريخيّة

ثانيًا: مبادئ تسهم في إثبات الحادثة التاريخيّة

المطلب الثاني: التطاول على السيدة الزهراء (□)، وهذا المطلب يتفرع إلى فرعين رئيسين هما:

الفرع الأوّل: الاستيلاء على إرث السيدة الزهراء (□)

الفرع الثاني: الاعتداء على السيدة الزهراء (□).

المطلب الأوّل: الحوادث التاريخيّة ومبادئ النفي والإثبات

توجد عدّة عوامل تؤثّر في الحوادث التاريخية، منها يسهم في زيادة الغموض والاضطراب على الحدث التاريخيّ، ومنها يزيد في قوة إثباته؛ لذلك سيكون الكلام بفرعين رئيسين هما:

أوّلًا: مبادئ تسهم في نفي الحادثة التاريخيّة

تختلف الحوادث التاريخيّة من حادثة إلى أخرى؛ حيث يكون في بعض الأحيان إثبات عدد من الحوادث التاريخيّة أمرًا صعبًا؛ لكون مثل هذه الحوادث أمّا أن تكون حوادث غير ذات أهميّة فلم توثّق من قبل المؤرخين، أو أنّها حدثت في ظروف غامضة فلم تصل إلى الأجيال المتعاقبة لتحفظ، ويكون إثبات أغلب "حوادث التاريخ من طريقين: طريق مباشر، بملاحظة الحوادث أثناء وقوعها، وطريق غير مباشر، بدراسة الآثار التي خلّفتها هذه الحوادث"[1]، سواء أكانت تلك الآثار حسيّة ملموسة، نحو: المنازل والمقتنيات وغيرها من الآثار الحسيّة، أم كانت تلك الآثار غير حسيّة نحو الرسوم والكتابة وغيرها من الآثار غير الحسيّة، هذا من جانب، ومن جانب آخر يمكن أن يكون إثبات بعض الحوادث التاريخيّة أمرًا يسيرًا؛ لكون مثل هذه الحوادث تتمتّع بأهميّة كبيرة عند عامّة الناس فضلًا عن المؤرخين، وبخاصّة عندما "يكون الحادث واضحًا ومعروفًا تمامًا لعدد كبير من الناس"[2]، فعندها يكون الحدث التاريخيّ محفوفًا بالشواهد والآثار القطعيّة التي لا يمكن إخفاء مجمل الحادثة وإن حاول المتطفلون التلاعب وتزييف تفاصيلها؛ لإخفاء معالم الحقيقة وتضييعها، وهذا الأسلوب جرى على ظلامة السيدة الزهراء (□)، حيث أنّها وإن كانت من الحوادث التاريخيّة القطعيّة في مجملها عند المذاهب الإسلاميّة جميعها؛ لكونها حادثة مشهورة عندهم ووثقتها أجلّ المصادر عند جمهور المسلمين، نحو صحيحي مسلم والبخاريّ، وأشهر الأصول التاريخيّة، نحو تاريخ اليعقوبيّ وابن قتيبة والبخاريّ، وغيرها من المصادر التاريخيّة، إلا أنّها لم تثبت الحقيقة واضحة المعالم بل أوردتها في كثير من مواضعها مبتورة ومجتزأة وهذا بدوره أدّى إلى تشويه الحقيقة وطمس كثير من معالمها، بل إنّ التشويه والاضطراب لعلّه يكون سمة تتميّز بها "فترة صدر الإسلام"[3]، ولعلّ ذلك يعود إلى أسباب متعددة يمكن بيان عدد منها بالنحو الآتي:

1- عدم نضوج التاريخ كعلم مستقل له أسسه وقواعده ورجاله بل كان منضويًا ضمن العلوم الدينيّة؛ ولذلك قيل: "إنّ كلّ جامعي الروايات التاريخيّة كانوا من الفقهاء والمحدثين إضافة إلى علماء اللغة"[4]، فأغلب الظن أنهم لم يكن هدفهم التوثيق التاريخيّ وإنّما كان إثباتهم للحوادث التاريخيّة واقعًا ضمن عملهم الفقهيّ أو

[1] التاريخ ومنهج البحث التاريخي، قاسم يزبك، دار الفكر، بيروت، ط1، 1990م، ص95.

[2] المرجع نفسه، ص130.

[3] المدخل إلى التاريخ الإسلامي، محمد فتحي عثمان، دار النفائس، بيروت، ط1، 1408هـ، ص115.

[4] مناهج النقد التاريخي عند المسلمين، أيمن فؤاد، بحث منشور في مجلة: حوليات إسلامية، العدد 32، 1998م، ص10.

الحديثيّ أو للاستشهاد اللغويّ، ومن المعروف أنّ الأحاديث الداخلة في الاستنباط الفقهيّ تتطلب مزيد من العناية والتدقيق من حيث السند والدلالة، فالفقيه لا يعتمد على الروايات الضعيفة سندًا أو دلالة بل يبحث في الغالب عن الأحاديث القطعيّة، فلا يثبت إلا ما قطع بصحّة صدوره وترك كلّ ما ضعف سنده؛ فلذلك هذا الأمر حرم البحث التاريخيّ من إثبات كثير من الحوادث والوقائع التاريخيّة المهمّة؛ لضف سندها، وهذا لا يعني الدعوة لإثبات كلّ ما هبّ ودبّ من الأحاديث التي تسرد وقائع تاريخيّة تجلب الشكّ والريبة، وإنّما هو دعوة للتفريق بين الحدث التاريخيّ الذي يكتفى به الظن بحدوثه بمعونة القرائن المعتبرة، وبين الاستنباط الفقهيّ أو العقائديّ أو الحديثيّ التي تقتضي مزيدًا من الصرامة والدقّة في إثبات الروايات بإسناد تامّ معتبر؛ فلذلك جرت سنّة العقلاء قبول خبر الواحد في إثبات السير التاريخيّة وبخاصّة تلك السير التي لم يطّلع عليها أحد إلا نفر قليل؛ إذ لو لم يُقبل خبر الواحد لأدّى ذلك ضياع كثيرًا من الأخبار التي دارت في بيوت الأنبياء والأولياء والحكّام والسلاطين وغيرهم؛ ولذلك قيل: بقبول خبر الواحد وبخاصّة بما "يوجب العلم لما تصحبه من الدلائل الموجبة لصحّته"[5].

2-العصبية العمياء، حيث أدّى التعصّب إلى ضياع جزء كبير من تاريخ الأمّة الإسلامية، وبخاصة الحوادث التي تتعلّق بالخلافة وما جرى فيها من ملابسات واعتراضات من قبل أهل البيت (ﷺ)، وجمّ غفير من المسلمين حينها، وأيضًا حوادث الظلم والاضطهاد التي جرت على أهل البيت (ﷺ)، من قبل السلطات المتعاقبة فعلى رغم مكانتهم المتصدرة في المجتمع الإسلاميّ إلا أنّ التاريخ تجاهل توثيق تلك الأحداث بشكل واضح وجليّ بل يظهر جليًّا فَقْد التاريخ الإسلاميّ مفاصل مهمّة لتلك الأحداث، بل عمد عدد من المؤرخين إلى نفي الأخبار التي تثبت ظلامة أهل البيت (ﷺ)، وبخاصّة تلك الحوادث التي كان الخصم فيها رموز مدرسة الخلفاء أمثال: (أبو بكر، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، ومعاوية)، فمن أبرز هؤلاء المؤرخين الحافظ الذهبيّ، حيث بات أمر تعصبه اتجاه عدد من القضايا واضحًا لأبناء مذهبه فضلًا عن أتباع أهل البيت (ﷺ)؛ فلذلك انتقده بعضهم بصراحة ومن دون حرج حيث قال: "وأمّا تاريخ شيخنا الذهبيّ – غفر الله له– على حسنه وجمعه مشحون بالتعصب المفرط"[6]، بل حمل التعصب عددًا من المؤرخين وأصحاب السير إلى تحريف مضمون الخبر عند عدم قدرتهم من الطعن في صحّته وهذا تجده واضحًا في الأخبار الصحيحة والمثبتة لظلامة السيدة الزهراء (ﷺ)، والتي منها حديث: "فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك؛ فهجرته فلم تكلّمه حتى توفيت"[(7)]، حيث أوّله شراح الصحاح ومنهم ابن حجر بأن السيد فاطمة (ﷺ)، لم تغضب على أبي بكر وعمر كما يفهم من النص وإنّما هي غضبت بمعنى انقبضت وكرهت أن تكلّمهما

[5] الفصول في الأصول، الجصاص، تحقيق: عجيل النشمي، ط1، 1405هـ، ج3، ص63.

[6] طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ج2، ص22.

[7] صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، دار الفكر، بيروت، 1401هـ، ج5، ص82.

بهذا الأمر خاصّة ولم تهجرهما الهجران المحرم كما يفهم[8]، وهذا الكلام ظاهر البطلان من دون منازع لأنّه مخالف لدلالة النص الصريح المطلقة.

3- إخفاء الحقائق، عملت السلطات المتعاقبة على إخفاء الحقائق التي تهدد وجودها ومعاقبة كل من يخالف ذلك، كما عملت السلطات المتعاقبة على تزييف الحقائق وتضليلها وبخاصة حكومة بني أميّة؛ حيث أثبتت النصوص التاريخيّة "إنّ معاوية بعد أن استقرّ الأمر له أصدر أمره إلى خطباء المساجد أن يسبّوا على المنابر أبا تراب"[9]، وهذا الأمر لم يكن خافيًا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ﷺ)، بل كان عالمًا به؛ فأوصى أتباعه وأصحابه بحدوث ذلك؛ حيث قال لحجر: "كيف بك إذا قمت مقامًا تؤمر فيه بلعنتي؟ قال: أو يكون ذلك؟ قال: نعم، سبّني ولا تتبرأ مني"[10]، فالظلم والتجبر والطغيان صفات تتصف بها السلطات غير الشرعية؛ فلذلك لا يستطيع أحد من المؤرخين نقد تلك السلطات أو ذكر المخالفين لها بخير، بل يكون تسجيل الأحداث التاريخية المخالفة لها في فترة حكمها مشوبة بالغموض والتشويه "فلا تتضح الرؤية السليمة"[11]، إلا بعد زوال ذلك الحكم الظالم أو ضعفه وتخلخل أركانه، وكل ضعف ينذر بزوال في الغالب، فعند اللحظة الأولى من زوال الحكم الظالم يبزغ نور الحقيقة ويظهر وإن كان محمّلًا بركام الماضي وتناقضاته إلا أنّ خيط الحقيقة لا يمكن قطعه وتضييعه على مرّ التاريخ؛ على حدّ تعبير إبرهام لنكولن بقوله: "تستطيع أن تخدع بعض الناس بعض الوقت وتستطيع أن تخدع كلّ الناس بعض الوقت ولكن لا تستطيع أن تخدع كلّ الناس كلّ الوقت"[12]؛ لأن الخداع وهم وخيال لا يصمد أمام الحقيقة الماثلة مهما طال الزمن.

ثانيًا: مبادي تسهم في إثبات الحادثة التاريخيّة

قرر علماء التاريخ عدّة عوامل تسهم في إثبات الحادثة التاريخيّة، يمكن بيان أبرزها بالنحو الآتي:

أوّلًا: إثبات الأصول المعتبرة للحادثة التاريخيّة

لا شك أنّ العلوم بشكل عام تقوم على مصادر يُستمدّ منها أصول ذلك العلم، وبما أنّ التاريخ يعدّ علمًا من العلوم الإنسانيّة فله مصادره وأصوله المعتبرة التي يستند إليها في إثبات مادته التاريخية، وبما أنّ علم التاريخ نشأ ضمن العلوم الدينيّة؛ فلذلك تعددت مصادره وأصوله وتنوعت؛ حيث تدخل كتب التفسير والحديث والسير في مصادر كثير من الحوادث التاريخيّة وبخاصّة الحوادث التي حصلت في صدر الإسلام والحكم الأموي، ولا شكّ أنّ الحوادث التي جرت على السيدة الزهراء (ﷺ)، تنتمي لتلك الفترة؛ فلذلك يجد المؤرخون كلّ أو جلّ الأخبار التي تخصّ تلك الحادثة مبثوثة في بطون كتب الحديث أو التفسير أو السير، ومن الكتب المهمة التي أثبتت ظلامة السيدة الزهراء (ﷺ)، هما صحيحا مسلم والبخاريّ، ولا يخفى على أحد

[8] فتح الباري شرح صحيح البخاري، شهب الدين بن حجر، دار المعرفة، بيروت، ط2، ج6، ص139.

[9] في فلسفة التاريخ، أحمد محمود صبحي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1975م، ص305.

[10] الوافي بالوفيات، الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ، ج5، ص159.

[11] في فلسفة التاريخ، مرجع سابق، ص91.

[12] المرجع نفسه، ص89.

مكانة هذين الكتابين في منظومة الفكر الإسلاميّ السنّيّ؛ إذ اتّفق علماؤهم على أنّهما "أصح الكتب بعد القرآن العزيز"[13]؛ ولذا تسالم على تسميتهما بالصحيحين؛ أي: أنّ الأحاديث التي تتضمناه صحيحة السند والمضمون، وبذلك صرح علماؤهم ومنهم ابن حجر واصفًا صحيح البخاريّ بقوله: "إنّه التزم فيه الصحة وإنّه لا يورد فيه إلا حديثًا صحيحًا"[14]، فصحيحا مسلم والبخاريّ عند المذهب السنيّ مقدما في صحّة المضمون على جميع التراث الإسلاميّ ما خلا كتاب الله تعالى، وعلى ذلك "اتفق علماء الشرق والغرب على أنّه ليس بعد كتاب الله تعالى أصح من صحيحي البخاري ومسلم"[15].

ثانيًا: وثاقة الراوي

تعد وثاقة الراوي أمرًا يقتضيه منطق العقل؛ لأنّ الفطرة السليمة تركن إلى الصدق بوصفه حقيقة ماثلة، أما الكذب فلا يعدو كونه وهمًا لا أساس له، ومن هذا المنطلق اهتمّت العلوم الإسلاميّة على مختلف مشاربها بوثاقة الراوي لكونه الوسيلة المثلى لتحرّي صدق الخبر، وما تمتاز به حادثة ظلامة السيدة الزهراء (□)، أنها وردت وفقًا للمذهب السني برجال ثقات عدول وبخاصّة الأحاديث الواردة في صحيحي مسلم والبخاري، "فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلّة الخطأ"[16]، وهذا الأمر تجده حاضرًا في المصادر الأخرى التي نقلت شتات الحادثة أمثال: كتاب الإمامة والسياسة لابن قتيبة، وكتاب بلاغات النساء لابن طيفور وغيرها من المصادر الأخرى، إلا أنّه على رغم ذلك فقد يواجه إثبات كثير من الحوادث عقبة وثاقة الراوي؛ لكون الحادثة حصلت في ظروف غامضة ومخطط لإخفائها كما هو الحال لكثير من الحوادث التي تُقدم السلطات الظالمة على فعلها؛ لذلك جاءت دعوات لهذا السبب أو لغيره من الأسباب إلى "سقوط الاسناد تدوينًا وقيمة توثيقيّة، تلك الزائدة التي كانت تقدم الأخبار مسندة ما فيها إلى رواتها، رواية بعد رواية فقدت وظيفتها وانقرضت"[17]، وهذا الأمر لا يعني التساهل في إثبات الأخبار، ولا يعني أنّه "يهمل التوثيق وتحري الدقة في النقل"[18]، بل تلك الأمور لا يمكن للبحث التاريخي الاستغناء عنها وإنّما هي دعوة إلى إيجاد حلول وبدائل عند غياب وثاقة الراوي في بعض جزئيات الخبر وبخاصّة عند توافرها في موارد أخرى يمكن عدّها قرينة على سريان تلك المثبتات إلى هذه الجزئيّة كما هو الحال في مسألتي كسر الضلع واسقاط الجنين

---

[13] شرح صحيح مسلم ، النووي، دار الكتاب العربي، بيروت، ج1، ص14.

[14] فتح الباري، مرجع سابق، ص5.

[15] عمدة القاري، العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1، ص5.

[16] فتح الباري، المرجع السابق، ص7.

[17] التاريخ العربي والمؤرخون، شاكر مصطفى، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1978م، ص378.

[18] المرجع نفسه، ص380

للسيدة الزهراء (□)؛ حيث وردت كلتا المسألتين في التاريخ الإسلامي محاطتان بهالة عظيمة من الغموض والتشويه المتعمّد والرفض الممنهج بزعم غياب وثاقة الراوي كما سيبيّن في محلّه من هذا البحث.

ثالثًا: شهرة الحادثة التاريخيّة

يراد بشهرة الحادثة هو أن "يكون الحادث واضحًا ومعروفًا تمامًا لعدد كبير من الناس"[19]، فلا شكّ أنّ شهرة الحادثة التاريخية بين عدد كثير من الرواة يعد علامة مميزة لإثبات تلك الواقعة التاريخيّة، فالنفس البشريّة تركن إلى ما هو شائع ومشهور وتصدّق به رغم تقادم الزمان عليه، وظلامة السيدة الزهراء (□)، من الحوادث التي تنماز بالشهرة العظيمة التي تجعلها على حدّ الحادثة المتواترة عند المذاهب الإسلاميّة كافة؛ فلذلك تجد كلّ أو جلّ مؤرخي ورواة المذاهب الإسلاميّة تكلّموا حول هذه الحادثة سواء أكان كلامهم مؤيدًا للحادثة بتمامها أم مؤيدًا لجزئها.

المطلب الثاني: التطاول على السيدة الزهراء (□)،

وهذا المطلب يتفرع إلى فرعين رئيسين هما:

الفرع الأوّل: الاستيلاء على إرث السيدة الزهراء (□)

أجمعت المصادر الروائيّة، والتاريخيّة، إنّ أبا بكر وعمر منعا السيدة الزهراء (□)، من إرثها بعد وفاة رسول الله (□)، بل وقاما بمنعها من نحلتها التي نحلها إياها رسول الله (□)، في حياته إلا أنّ السيدة فاطمة الزهراء (□)، لم تقف مكتوفة الأيدي بل طالبت عمر وأبا بكر ميراثها من رسول الله (□)، واستمرت بالمطالبة حتى وفاتها، بل ولم تكن الوحيدة من بين ورثة رسول الله (□)، في مطالبتها بالإرث، وإنّما أثبتت أمّات المصادر أنّ ورثة رسول الله (□)، جميعهم طالبوا بالإرث، ومنهم أزواجه (□)، حيث روى عن عائشة أنّها قالت: "إنّ أزواج النبي صلى الله عليه –وآله– وسلم، حين توفى رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، أردن أن يرسلن عثمان إلى أبى بكر يسألنه ميراثهن من رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، فقالت لهنّ عائشة: أوليس قد قال رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم: لا نورث ما تركناه فهو صدقة؟"[20]، وأيضًا أثبتت المصادر أنّ حبر الأمة العباس بن عبد المطلب قد طالب بإرثه من رسول الله (□)، مصطحبًا الإمام علي (□)، وبذلك يروى عن عمر مخاطبهما بقوله: "جئتماني تكلماني وكلمتكما واحدة وأمركما واحد، جئتني يا عباس، تسألني نصيبك من ابن أخيك، وجاءني هذا –يريد عليًا– يريد نصيب امرأته من أبيها، فقلتُ لكما: إنّ رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، قال: لا نورث ما تركنا صدقة"[21]، وأمّا السيدة الزهراء (□)، فقد أثبتت المصادر مطالبتها المستمرّة لميراثها من رسول الله (□)، ومن تلك الروايات:

---

[19] التاريخ ومنهج البحث التاريخي، مرجع سابق، ص129.

[20] صحيح البخاري، مصدر سابق، ج8، ص5، وصحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، دار الفكر، بيروت، ج5، ص153.

[21] صحيح البخاري، المصدر السابق، ج4، ص44.

1. يروى عن عائشة أنّها قالت: "إنّ فاطمة عليها السلام بنت النبي صلى الله عليه –وآله– وسلم، أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، ممّا أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر فقال أبو بكر: إنّ رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، قال: لا نورث ما تركنا صدقة، إنّما يأكل آل محمّد في هذا المال وأنّى والله لا أغيّر شيئًا من صدقة رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، عن حالها التي كان عليها في عهد رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، ولأعملنّ فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئًا فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك؛ فهجرته فلم تكلّمه حتى توفيت"[22].
2. كما يروى عن عائشة قولها: "إنّ فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم سألت أبا بكر، بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه – وآله – وسلم، أن يقسم لها ميراثها، مما ترك رسول الله صلى الله عليه – وآله – وسلم ، مما أفاء الله عليه، فقال أبو بكر: إنّ رسول الله صلى الله عليه – وآله – وسلم، قال: لا نورث ما تركنا صدقه. قالت: عاشت بعد رسول الله صلى الله عليه – وآله– وسلم، ستة أشهر، وكانت فاطمة تسأل أبا بكر نصيبها ممّا ترك رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، من خيبر وفدك وصدقته بالمدينة فأبى أبو بكر عليها ذلك؛ قال: فأمّا صدقته بالمدينة فدفعها عمر إلى علي وعباس فغلبه عليها علي، وأمّا خيبر وفدك فأمسكهما عمر وقال: هما صدقة رسول الله صلى الله عليه –واله– وسلم، وكانتا لحقوقه التي تعروه ونوائبه، وأمرها إلى من ولي الأمر"[23].
3. يروى عن عروة بن الزبير قال: "إنّ عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وآله– وسلم، أخبرته إنّ فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، سألت أبا بكر رضي الله عنه، بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، أن يقسم لها ميراثها مما ترك رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، مما أفاء الله عليه فقال لها أبو بكر رضي الله عنه: أنّ رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، قال: لا نُوْرَث ما تركنا صدقة؛ فغضبت فاطمة عليها السلام؛ فهجرت أبا بكر رضي الله عنه، فلم تزل مهاجرته حتى توفيت"[24].
4. يروى عن أبي الطفيل قال: "لما قبض رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، أرسلت فاطمة إلى أبي بكر، أنت ورثت رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، أم أهله؟ قال: فقال: لا بل أهله،

---

[22] صحيح البخاري، المصدر نفسه، ج5، ص82.
[23] صحيح مسلم، مصدر سابق، ج5، ص155.
[24] مسند أحمد، أحمد بن حنبل، دار صادر، بيروت، ج1، ص6.

قالت: فأين سهم رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم؟، قال: فقال أبو بكر: إنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، يقول: إنّ الله عزّ وجلّ، إذا أطعم نبيا طعمة ثم قبضه جعله للذي يقوم من بعده فرأيت أن أرده على المسلمين فقالت، فأنت وما سمعت من رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم"[25].

يمكن الاكتفاء بهذا القدر من الروايات الدالة على هذا المضمون، وبيان ما تتضمنه من دلالات وإشارات بالنحو الآتي:

- يظهر من الأحاديث المتقدّمة أنّ عائشة فقط من الوارثين أقرّت بهذا الحديث المزعوم (لا نورث)، بل هي الوحيدة من الورثة الراوية له، وأمّا غيرها فجحدوه صراحة ولم يقبلوه، وعليه في مثل هذه الحالة حكم الفقهاء[26] جريان ذلك الإقرار على المقرّ من دون الجاحد؛ لأنّه إقرار على نفسه بما يضرّه، وعليه يفترض ألا ترث عائشة من رسول الله (ﷺ)، شيئًا، وأمّا غيرها ممَن أنكر ذلك فيجب أن يرث.
- يقضي حكم العقل عدم قبول شهادة أبي بكر وعائشة لرواية حديث (لا نورث)؛ لأنّهما في محلّ تهمة: جلب المنفعة لأنفسهم، وإن كان ظاهر مضمون الحديث يقتضي حرمان ورثة رسول الله (ﷺ)، جميعهم من الإرث بما فيهم عائشة، إلا أنّ الواقع خلاف ذلك؛ حيث استولى أبو بكر على خلافة رسول الله (ﷺ)، واستولى بروايته لهذا الحديث على إرث النبيّ محمّد (ﷺ)، كلّه، ومن الطبيعي ما حصل عليه أبو بكر يرجع نفعه لعائشة؛ لأنّها ابنته، وعليه تكون مسألة جلب النفع ظاهرة جليًّا؛ ولهذا أفتى علماء الفقه بردّ شهادة جار المغنم أو المنفعة لنفسه[27].
- على فرض صحّة حديث (لا نورث)، فإنّ دلالته لا تعني أنّ ما خلّفه الأنبياء (")، من تركة لا تورث، بل "معناه ما تركنا صدقة[28] لا يورث ذلك عنّا، وليس المراد أنّ أموال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، لا تورث وقد قال الله تعالى: وورث سليمان داود، وقال تعالى: فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب، فحاشا أن يتكلم رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، بخلاف المنزل"[29].
- المقطوع به أنّ حديث (لا نورث)، هو خبر آحاد؛ لأنّ المصادر لم تثبت غير نفر قليل رووه وأبرزهم أبوبكر وعائشة، وعلى فرض نقله أكثر من واحد فلا يخرج من كونه خبر آحاد؛ لأنّ الكثرة القليلة لا تخرج الحديث من خانة الآحاد، وبذلك قال الغزالي: "فما نقله خمسة أو ستة مثلًا فهو خبر

[25] مسند أحمد، المصدر نفسه، ج1، ص4.

[26] المدونة الكبرى، مالك بن أنس، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج3، 391،

[27] رسالة ابن أبي زيد، جمع صالح عبد السميع، المكتبة الثقافية، بيروت، ص610، والمبسوط، شمس الدين السرخسي، دار المعرفة، بيروت، ج26، ص165، وبدائع الصنائع في ترتيب الشرايع، علاء الدين الكاساني الحنفي، المكتبة الحبيبية، باكستان، ط1، 1409هـ، ج7، ص391.

[28] أي الشيء الذي تصدّق به النبي (ﷺ)، في حياته لا يورث بعد موته (ﷺ).

[29] المبسوط، مصدر السابق، ج12، ص29.

الواحد"[30]، ثمّ إنّ خبر (لا نورث)، لا يمكن الأخذ به؛ لأنّه محفوف بقرائن تدلّ على عدم صحّته، ولو من حيث الدلالة، أبرزها تكذيب أهل البيت (")، كلّهم له وبذلك جاء صريحًا على لسان السيدة الزهراء (ﷺ)، في عدّة مواطن منها: "ويهًا معشر المهاجرين، أأبتز إرث أبي؟ أفي الكتاب أن ترث أباك ولا أرث أبي لقد جئت شيئًا فريّا، فدونكها مخطومة مرحولة تلقاك يوم حشرك فنعم الحكم الله والزعيم محمد والموعد القيامة وعند الساعة يخسر المبطلون"[31]، فالسيّدة الزهراء (ﷺ)، تصف ما جاء به أبو بكر من حديث بالفريّا؛ أي: باطل وكذب[32].

- يمكن القول: إنّ حديث (لا نورث)، لا يصلح أن يكون مخصِّصًا للآية الكريمة: (للذكر مثل)؛ لأنّهما يختلفان في الموضوع؛ فالدلالة الصريحة للآية الكريمة هو بيان أسهم الذكور والإناث، في حين أنّ دلالة الحديث الصريحة نفي الإرث من الأنبياء، نعم الآية الكريمة تدلّ بالالتزام على إثبات أصل الإرث؛ لأنّ بيان الأسهم هو فرع على الأصل؛ أيّ: إثبات الإرث، إلا إنّه مع ذلك يكون الكلام عن تخصيص حديث (لا نورث)، لعموم القرآن الكريم أجنبي؛ لاختلاف الموضوع الصريح فيهما.
- يمكن القول: إنّه على فرض صحّة حديث (لا نورث)، إلا أنّه يبقى خبر آحاد، فلا يخصّص عموم النصوص القرآنيّة؛ لأنّه لا يخرج من دائرة الشك والظن، فهو غير قطعيّ الصدور، ولذلك "قالت المعتزلة: لا يخصّص عموم القرآن بأخبار الآحاد"[33]، ومن الواضح الذي حملهم على ذلك هو الضعف المشوب لأخبار الآحاد، بل الفطرة السليمة تحكم بعدم تقديم المظنون على المقطوع؛ ولعلّه يشير إلى ذلك كلام السيدة الزهراء عند مخاطبتها القوم: "وزعمتم أن لا حقّ ولا إرث لي من أبي ولا رحم بيننا؟ أفخصّكم الله بآية أخرج نبيه (ص)، منها؟ أم تقولون: أهل ملتين لا يتوارثون؟ أولستُ أنا وأبي من أهل ملة واحدة؟ لعلكم أعلم بخصوص القرآن وعمومه من النبي (ص)، أفحكم الجاهلية تبغون؟ وَ مَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ، أأغلب على إرثي جورا وظلما؟ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ»[34]؛ حيث يستلزم كلام الزهراء (ﷺ): (أ فخصّكم الله بآية)، تهكّمًا وسخرية من القوم؛ لأنّ الاختصاص بآيات الله من شأن الأنبياء وما هو على شاكلتهم من عباد الله الصالحين، أمّا أمثال مَنْ تخاطبه الزهراء (ﷺ)، فهو على شاكلة ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾،

---

[30] المستصفى في علم الأصول، أبو حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص116.

[31] بلاغات النساء، أبو الفضل بن طيفور، مكتبة بصيرتي، قمّ المقدسة، ص14.

[32] كتاب العين، الخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي والسامرائي، دار الهجرة، إيران، ط2، 1409هـ، ج3، ص443.

[33] المنخول من تعليقات الأصول، أبو حامد الغزالي، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط3، 1419هـ، ص252.

[34] بلاغات النساء، مصدر سابق، ص14.

(الفرقان: ٤٤)، ثم إنّ الطرف الثاني (أم تقولون أهل ملتين)، لهو أشد سخرية وتهكمًا؛ لأنّه من يقول: إنّ فاطمة وأباها أهل ملتين لا عقل له البتة.

- على فرض صحّة خبر الواحد فإنّه يكون حجّة في الأحكام الشرعيّة أمّا الحقوق والقضاء فلا يكون حجّة فيها، وبذلك قال أبو حنيفة: "وخبر الواحد حجّة في أمور الدين فأمّا الميراث من باب الأحكام فتستدعي حجة كاملة"[35].
- على فرض صحّة هذا الخبر فلا يمكن الأخذ به؛ لأنّه مخصَّص بأحاديث أخرى صحيحة تثبت أنّ رسول الله (ﷺ)، جعل الإمام علي (ﷺ)، وارثًا له، ومنها ما رواه النسائي بقوله: "إنّ رجلًا قال لعلي: يا أمير المؤمنين، لِمَ ورثت بن عمك دون عمك؟ قال: جمع رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، أو قال: دعا رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، بني عبد المطلب فصنع لهم مدًّا من طعام، قال: فأكلوا حتى شبعوا وبقي الطعام كما هو كأنّه لم يمسّ ثمّ دعا بغمر؛ فشربوا حتى رووا، وبقي الشراب كأنّه لم يمسّ أو لم يشرب، فقال: يا بني عبد المطلب، إنّي بُعثتُ إليكم بخاصّة، وإلى الناس بعامّة، وقد رأيتم من هذه الآية ما قد رأيتم، فأيّكم يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي ووارثي؟ فلم يقم إليه أحد، فقمتُ إليه وكنت أصغر القوم، فقال: اجلس، ثمّ قال ثلاث مرات: كل ذلك أقوم إليه فيقول: اجلس، حتّى كان في الثالثة ضرب بيده على يدي ثم قال: أنت أخي وصاحبي ووارثي ووزيري؛ فبذلك ورثت بن عمي دون عمي"[36].
- لو كان هناك حديث لرسول الله (ﷺ)، كما يُدّعى فلا يخلو قوله (ﷺ)، عن أحد أمرين: إمّا أن يكون قاله قبل مرضه أو بعده، فإن كان قد قاله قبل مرضه فرسول الله (ﷺ)، ألصق الناس به علي والحسن والحسين وفاطمة، بل لا يخلو مجلسه من أحدهم، وإن كان بعد مرضه فلم يفارقوه وخصوصًا فاطمة، وأمّا القوم لم يشهدوا مرضه إلا وقت قليل وبعدها ذهبوا لاقتسام السلطة، اذ لم يحضروا جنازته ولا الصلاة عليه ولا دفنه!.
- لو كان هذا الحديث صحيحًا أ فليس من الواجب عقلًا على رسول الله (ﷺ)، أن يخبر صاحب الشأن الوحيد والمتمثّل بالسيد فاطمة (ﷺ)، ويبيّن لها إنّها لا ترثه؟؛ لأنّها البنت الوحيدة التي تركها بعد وفاته (ﷺ)؛ إذ التحق بالرفيق الأعلى ولم يخلّف بعده إلا فاطمة (ﷺ)[37]، فهي الوريث الوحيد له (ﷺ)، من صلبه.
- بمقتضى حكم العقل إنّ مطالبة السيدة فاطمة الزهراء (ﷺ)، بإرثها لا يخلو حالها من إحدى الصور: فهي إمّا أن تكون محقّة في طلبها هذا أو غير محقّة، وعلى فرض كونها غير محقّة، فإمّا أن تكون عالمة أنها تطلب ما ليس لها أو غير عالمة، فأمّا كونها عالمة في طلب ما ليس لها فغير معقول؛

[35] المبسوط، مصدر سابق، ج17، ص166.

[36] السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي، دار الفكر ، بيروت، ج5، ص126.

[37] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج7 ص 476و477 .

لأنّه اصرارًا على الباطل، وهو ينافي طهارتها من مطلق الرجس بنصّ القرآن الكريم، وأنّها سيدة نساء أهل الجنة، وأمّا أن تكون غير عالمة أنّها تطلب ما ليس لها، فهذا بعيد جداً؛ لأنّ الظاهر من الروايات أنّ مطالبتها كانت بإصرار منها وعلم، ولم تكن لوحدها بل معها الإمام علي (؟)، والعباس حبر الأمّة عمّ النبي (؟)[38]، وبذلك فلم يبق إلا كون ما تطلبه فاطمة (؟)، حق لا لبس فيه.

- رغم فقد السيدة فاطمة الزهراء (؟)، أعز إنسان في الوجود، وهو الرسول محمّد (؟)، لم يمنعها ذلك ويشغلها عن المطالبة بحقّها، بل لم تكن مطالبتها عابرة كما هو ظاهر بتعبّير عائشة (وكانت فاطمة تسأل أبا بكر نصيبها)؛ أي: كانت مستمرة بالمطالبة لحقّها، وهذا المعنى ظاهر من خلال مجيء الفعل (تسأل)، بصيغة الفعل المضارع الذي "هو حقيقة في الحال والاستقبال"[(39)]، وهذا الاستمرار بالطلب لا بدّ أن يحمل إشارة للمطالبة بحقّ غاية الأهميّة يرتبط بجانب الدين والعقيدة، ولا يقتصر على ميراثها من رسول الله (؟).
- استعملت السيدة فاطمة الزهراء (؟)، أسلوب المحاججة والمجادلة في اثبات حقّها وبيان أنّها التي ترث أباها وأنّ غيرها لا حقّ له في إرثه؛ فتقول لأبي بكر: (أنت وريث رسول الله ؟ أم أهله ؟).
- إصرار السيدة فاطمة (؟)، على تكذيب هذا الخبر الذي جاءوا به، من خلال موقفها المعلن قولًا وفعلًا؛ أمّا قولًا فمن خلال حجاجها المعلن لأبي بكر: "أنت ورثت رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، أم أهله؟"، وأمّا موقفها الفعليّ فمن خلال خطوات عمليّة أثبتتها أصح المصادر الحديثيّة "فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك ... فهجرته، فلم تكلمه حتى توفيت"[(40)]حيث قاطعت القوم وغضبت عليهم ولم تكلمهم طيلة حياتها، وهذا يدلّل ويكشف مدى حزم السيدة الزهراء (؟)، اتجاه هذه القضيّة.
- انتقال أبي بكر من خطابه الدينيّ في الحديث عن إرث النبي (؟)، إلى لغة الغلب والخسارة إذ قال: " فأمّا صدقته بالمدينة فدفعها عمر إلى علي وعباس فغلبه عليها علي، وأمّا خيبر وفدك فأمسكهما عمر .." [41]، فهو صوّر هنا الحقيقة كاملة وأظهر زيف زعمه الالتزام بقول الوحي والسماء، فإذا كان رسول الله (؟)، قال: "لا نُورث"، فهنا يجب أن لا يورث بكلّ ما خلف من حجر ومدر، فلا يورث من بعض الأشياء ومن بعض آخر لا يورث؛ لأنّ الحديث جاء مطلقًا ومجملًا، فلا يمكن لهم

[38] صحيح البخاري، مصدر سابق، ج4، ص44.
[39] شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، مؤسسة الصادق، طهران، ج4، ص16.
[40] صحيح البخاري، مصدر سابق، ج5، ص82، وصحيح مسلم، مصدر سابق، ج5، ص154.
[41] صحيح البخاري، المصدر السابق، ج4، ص44.

تخصيصه أو تفصيله جزافًا، وعليه كان من المفترض تطبيقه على زوجاته (؟)، إلا أنّ التاريخ لم يعهد مصادرة أبي بكر كلّ بيوتات النبي (؟)، وما خُلّف فيها من تَرِكة.

- عبّر أبو بكر أنّ عمر بن الخطاب هو الذي دفع لعلي صدقة المدينة وهو الذي أمسك صدقة خيبر وفدك وبهذا يتضح: إنّ عمر كان هو المؤثّر على رأي أبي بكر وتصرفاته؛ وهذا يبدو جليًّا من خلال نسبة أبي بكر كلّ الأفعال صراحة إليه.

الفرع الثاني: الاعتداء على السيدة الزهراء (؟)

يتكون هذا الفرع من عدّة أمور، يمكن بيانها بالنحو الآتي:

أوّلًا: تفتيش دار السيدة فاطمة الزهراء (؟)

تعدّ ظلامة السيدة الزهراء (؟)، بتفتيش دارها من جملة الظلامات التي قام بها الشيخان على مقام البيت النبويّ؛ فبيت السيدة فاطمة (؟)، كان رمزًا قدسيًّا طالما أكّد عليه الرسول (؟)، بالقول والفعل؛ حيث وردت أحاديث كثيرة تؤكّد أنّ الرسول (؟)، جعل بيت ابنته فاطمة بمنزلة بيته، حيث "أمر رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، بسدّ الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب علي رضي الله عنه"[42]، وعندها استفهم أو اعترض عدد من الصحابة "فقالوا: يا رسول الله، سددت أبوابنا فقال: ما أنا سددتها ولكن الله سدّها"[43]، بل وكان رسول الله (؟)، لا يدخله إلا باستئذان في حين بعد وفاة الرسول (؟)، بأيام قلائل يأتي جيش الشيخين وينتهك هذا البيت ويفتش فيه بغير رضا منها ولا استئذان.

أثبتت المصادر التاريخيّة حادثة تفتيش دار السيدة الزهراء (؟)، بألفاظ وصيغ متعددة، فمنها جاء بصيغة: (فتّش)، وأخرى بعبارة: (كبس)، وثالثة بلفظ: (كشف)، ورابعة بعبارة: (اقتحم)، وهذا الاختلاف بالألفاظ والتعابير يكشف جوانب غامضة لهذه الحادثة الأليمة؛ حيث أنّ كلّ لفظ يتضمّن معنى لم يصرّح به وإن حاولت الحكومات المتعاقبة اخفاءه وطمسه، ويمكن بيان ذلك بالنحو الآتي:

1- وردت صيغة (فتّش)، على لسان أبي بكر: "وليتني لم أفتّش بيت فاطمة بنت رسول الله وأدخله الرجال ولو كان أغلق على حرب"[44] .

2- أورد ابن تيميه صيغة (كبس)، بما نصّه على لسان أبي بكر: "ليتني كنت تركت بيت فاطمه لم أكبسه وليتني كنت في ظلّة بني ساعده ضربت على يد أحد الرجلين , وكان هو الأمير وكنت الوزير"[45] .

3- عبّرت عدد من الروايات بصيغة (كشف)، على لسان أبي بكر: "إنّي لا آسى على شيء إلّا على ثلاث وددتُ أنّى لم أفعلهنّ، وددتُ أنّي لم أكشف بيت فاطمة وتركته وإن أغلق على الحرب، وددتُ

[42] مسند أحمد بن حنبل، مصدر سابق، ج1، ص175.

[43] فتح الباري، مصدر سابق، ج7، ص12.

[44] تاريخ اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، دار صادر، بيروت، ج2 ص137 .

[45] منهاج السنه لابن تيمية ج4 ص 343

أنّي يوم السقيفة كنتُ قذفت الأمر في عنق أبي عبيدة أو عمر فكان أميرًا وكنتُ وزيرًا، وددتُ أنّي كنتُ حيث وجهتُ خالد بن الوليد إلى أهل الردة "[46].

4- أطلقت عدد من الروايات على تفتيش بيت السيدة الزهراء (ؑ)، بصيغة (اقتحم)، فعن أبي الأسود الدؤليّ قال: غضب رجال من المهاجرين في بيعة أبي بكر بغير مشورة، وغضب علي والزبير، فدخلا بيت فاطمة، معهما السلاح، فجاء عمر في عصابه، فيهم أُسيد بن خُضير، وسلمة بن سلامة بن قريش، وهما من بني عبد الأشمل، فإقتحما الدار، فصاحت فاطمة، وناشدتهما الله، فأخذوا سيفيهما (يعني سيف الإمام علي عليه السلام والزبير)، فضربوا بهما الحجر حتّى كسروهما، فأخرجهما عمر يسوقهما حتّى بايعا"[47]

تتضمّن هذه الأحاديث دلالات عديدة منها ظاهرة وصريحة للمتلقّي، في حين لم يصرّح بأخرى، ويمكن للمتلقّي استنتاجه من خلال بيان معنى عدد من المفردات بالنحو الآتي:

أ- معنى (التفتيش) : طلب من بحث[48], أو الطلب والبحث[49], وهذا المعنى لم يتغير ليومنا هذا، فعند قيام السلطة الحاكمة بالتفتيش، فالمتبادر الى الذهن والمرتكز أنّ هناك طلب بقوة عسكريه لشخص أو لعدد من الأشخاص واقتحام المكان ومداهمته بحثًا عن هؤلاء الأشخاص؛ لكونهم مخالفين لمسار السلطة الحاكمة، وهذا المعنى يمكن انطباقه على السلطة الحاكمة آن ذاك من محاصرتهم بيت السيدة الزهراء (ؑ)، والبحث عن الإمام علي (ؑ)، وأصحابه المعترضين على تولي أبي بكر الخلافة بعد رسول الله (ﷺ).

ب-تدلّ كلمة (كبس)، على: الهجوم وإحاطة الشخص أو المجموعة التي تخالف السلطة الحاكمة واقتحام المكان عليهم من كلّ جانب كما يكبس النهر والبئر بالتراب؛ أي: يطمّ؛ ولذلك قيل: "كبس البئر والنهر يكبسهما: طمّهما بالتراب، وذلك التراب: كبس، بالكسر، ورأسه في ثوبه: أخفاه، وأدخله فيه، وغار في أصل الجبل، وداره: هجم عليه، واحتاط"[50]، ومن خلال هذا المعنى يمكن تصوّر الهجوم الوحشيّ الذي قام به أبو بكر على بيت السيدة الزهراء (ؑ)؛ حيث يظهر من خلال معنى كلمة (كبس)، عنصر المباغتة بالهجوم على أهل البيت (ؑ)، وإحاطة البيت وتطويقه من كلّ جانب، بحيث لم يبق للموجودين فيه أيّ مجال للتخلّص أو الافلات من قبضتهم.

---

[46] ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد الذهبي، دار المعرفة، بيروت، ج3، ص109.

[47] السقيفة وفدك، أحمد بن عبد العزيز الجوهري، الكتبي، بيروت، ط1، 1401هـ، ص72.

[48] القاموس المحيط، الفيروز آبادي، دار صادر، بيروت، ج1، ص322، مادة: (فتش) .

[49] لسان العرب، محمد بن مكرم، أدب الحوزة، قمّ المقدسة، ج6، ص32، مادة: (فتش)

[50] القاموس المحيط ، مصدر سابق، ج2، ص244، مادة: (كبس).

ج- تدلّ كلمة (كشف)، على بيان الأمر المستور وإزالة ما يستتر به، ومن ذلك إزالة الثوب عن البدن وظهور ما تحته، وبذلك قيل في ماد: (كشف): "لكاف والشين والفاء أصل صحيح يدل على سرو الشيء عن الشيء كالثوب يسرى عن البدن"[51]، فمن خلال هذا المعنى الذي يفاد من كلمة (كشف)، يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أنّ سلطة الشيخين قامت بكشف بيت السيدة الزهراء (□)، فهم أزالوا ما استتر وما كان خافيًا عليهم في بيت السيدة الزهراء (□)، بحيث انكشف وتجلّى لهم ولجنودهم كلّ شيء داخل ذلك البيت النبويّ بعدما كان خافيًا عليهم، وهذا المعنى يدلل على تدني الخلق عند جيش الشيخين وعدم مبالاتهم لحرمة بيت السيدة الزهراء (□).

د- تدلّ كلمة (اقتحم)، على فعل أمر عظيم بتسرّع ومن دون رويّة "ويقال في الكلام العام: اقتحم وهو رميه بنفسه في نهر أو وهدة أو في أمر من غير روية"[52]، ومن هذا المعنى يمكن القول: إنّ قرار سلطة الشيخين باقتحام بيت السيدة الزهراء (□)، كان قرارًا متهوّرًا ومتسرّعًا؛ فلذلك كانت عاقبته وخيمة على الأمّة الإسلاميّة، وبخاصّة على من كان حاضرًا آن ذاك؛ لأنّه لم يراع ولم يحفظ الرسول محمد (□)، في ابنته الوحيدة، وهو القائل: "المرء يحفظ في ولده"[53].

فهذه الحادثة المريعة بحق أهل البيت لهي كافية لجعل السيدة فاطمة (□)، تغضب على الشيخين ولا تكلمهم وتهجرهم وتدعو عليهم بكل صلاة تصليها كما روي بقولها (□): "والله، لأدعونّ الله عليك في كلّ صلاة أُصليها"[54]؛ لأنّهما لم يرعيا حرمة رسول الله في أهل بيته، رغم نزول آيات قرآنيّة في وجوب احترامهم ومحبتهم، ورغم كلمات رسول الله التي توصي المسلمين في أهل بيته والتي ما زالت ترن في أذهانهم، وما زال صدى صوته ينتقل بين مجالسهم.

هـ-صراحة يأمر أبو بكر عمر وخالد تجهيز الجيش لمحاصرة آل البيت في بيت السيدة فاطمة الزهراء (□)، وهذا المعنى يظهر من خلال قول أبي بكر: "ليتني لم أُفتش بيت فاطمة بنت رسول الله" ؛ حيث يظهر من النصّ اعتراف أبي بكر بقيامه بالهجوم على بيت السيدة الزهراء (□)، وأمره بتجهيز جيش بقيادة عمر بن الخطاب للهجوم على بيت السيدة الزهراء (□)، والقبض على الرجال المعترضين على أبي بكر، وبخاصّة الإمام علي (□)، وهذا يظهر من خلال النصّ؛ حيث يصوّر المعاملة الوحشيّة التي تلقّاها الإمام علي (□)، ومن معه من قبل عمر بن الخطاب (فحمله ودفعه ... وساقهما عمر ومن معه سوقًا عنيفًا ...)، فهم لم يبالوا حرمة بيت السيدة فاطمة (□)، ولم يستأذنوا للدخول بل (فجاء عمر في عصابة ... فاقتحما الدار ...)، وهذا التعبير يظهر الأسلوب

---

[51]معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، مركز النشر، قم المقدسة، ج5، ص181، ماد: (كشف).

[52]معجم العين، مصدر سابق، ج3، ص54، مادة (قحم).

[53] السقيفة وفدك، مصدر سابق، ص102.

[54] الإمامة والسياسة، عبد الله بن مسلم، تحقيق: طه الزيني، مؤسسة الحلبي، ج1 ص20 .

الوحشي لعمر وجيشه في كيفية دخولهم البيت النبويّ، والمعاملة مع من فيه بوحشيّة وقسوة وبخاصّة مع أمير المؤمنين علي (؟)؛ حيث يظهر من النصّ تعمّد عمر بالتجاسر على أمير المؤمنين (؟)، وسحبه بقوّة ودفعه أمامه؛ ليظهر بطش السلطة الجديدة، وإرعاب عامّة الناس.

و- كل هذه الاعتداءات والظلامات التي يذكرها أبناء العامة مع محاولتهم جاهدين طمسهم جلّ ظلامة السيدة فاطمة (؟)، وذكرهم جزء يسير من ذلك لهو خطب عظيم، وأمر لا يمكن أن يُغتفر، كيف والسيدة فاطمة (؟)، نطق بفضلها الرسول الكريم محمد (؟)، الذي لا ينطق عن لهوى، والقران الكريم تثمينًا لدورها، وعلو منزلتها، وسمو قدرها.

ثانيًا: إحراق بيت السيدة فاطمة الزهراء (؟)

تعدّ ظلامة إحراق بيت السيدة الزهراء (؟)، من الظلامات التي لا تغتفر مهما كان السبب الداعي لذلك، حيث سجلت المصادر التاريخيّة في ذلك روايات كثيرة، يمكن بيان عدد منها بالنحو الآتي:

1- "وبلغ أبا بكر وعمر أنّ جماعة من المهاجرين والأنصار قد اجتمعوا مع عليّ بن أبي طالب في منزل فاطمة بنت رسول الله، فأتوا في جماعة حتّى هجموا الدار، وخرج علي ومعه السيف، فلقيه عمر، فصارعه عمر فصرعه، وكسر سيفه، ودخلوا الدار فخرجت فاطمة فقالت: والله لتخرجنّ أو لأكشفنّ شعري ولا عجنّ إلى الله، فخرجوا وخرج من كان في الدار وأقام القوم أيامًا، ثمّ جعل الواحد بعد الواحد يبايع، ولم يبايع عليّ إلا بعد ستة أشهر وقيل أربعين يومًا"[55].

2- "لما جلس أبو بكر على المنبر، كان علي والزبير وناس من بني هاشم في بيت فاطمة، فجاء عمر إليهم، فقال: والذي نفسي بيده لتخرجن إلى البيعة أو لأحرقنّ البيت عليكم، فخرج الزبير مصلتًا سيفه، فاعتنقه رجل من الأنصار، وزياد بن لبيد، فدقّ به فبدر السيف، فصاح به أبو بكر وهو على المنبر، اضرب به الحجر، قال أبو عمرو بن حماس: فلقد رأيت الحجر فيه تلك الضربة، ويقال: هذه ضربة سيف الزبير"[56] .

3- "بلغ عمر بن الخطاب أنّ ناسًا يجتمعون في بيت فاطمة، فأتاها فقال: يا بنت رسول الله، (ص)، ما كان أحد من الناس أحبّ إلينا من أبيك، ولا بعد أبيك أحبّ إلينا منك، فقد بلغني أنّ هؤلاء النفر يجتمعون عندك، وأيم الله، لئن بلغني ذلك لأحرقنّ عليهم البيت، فلمّا جاؤوا فاطمة قالت: إنّ ابن الخطاب قال: كذا وكذا، فإنّه فاعل"[57].

---

[55] تاريخ اليعقوبي، مصدر سابق، ج2، ص126.

[56] السقيفة وفدك، مصدر سابق، ص53.

[57] المذكر والتذكير والذكر، ابن ابي عاصم، دار المنار، الرياض، ط1، 1413هـ، ص91.

4- "وإنّ أبا بكر رضي الله عنه، تفقّد قومًا تخلّفوا عن بيعته عند عليّ كرم الله وجهه، فبعث إليهم عمر، فجاء فناداهم وهم في دار عليّ، فأبوا أن يخرجوا؛ فدعا بالحطب وقال: والذي نفس عمر بيده، لتخرجنّ أو لأحرقنّها على مَن فيها، فقيل له: يا أبا حفص، إنّ فيها فاطمة؟ فقال: وإن، فخرجوا فبايعوا إلا عليًّا فإنّه زعم أنّه قال: حلفت أن لا أخرج ولا أضع ثوبي على عاتقي حتى أجمع القرآن، فوقفت فاطمة رضي الله عنها على بابها، فقالت: لا عهد لي بقوم حضروا أسوأ محضر منكم، تركتم رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، جنازة بين أيدينا، وقطعتم أمركم بينكم، لم تستأمرونا، ولم تردّوا لنا حقًا، فأتى عمر أبا بكر، فقال له: ألا تأخذ هذا المتخلف عنك بالبيعة؟ فقال أبو بكر لقنفذ: وهو مولى له، اذهب فادع لي عليًّا، قال: فذهب إلى عليّ فقال له: ما حاجتك؟ فقال: يدعوك خليفة رسول الله، فقال عليّ: لسريع ما كذبتم على رسول الله!"[58].

5- "أتى عمر بن الخطاب منزل عليّ، وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين، فقال: والله، لأحرقنّ عليكم أو لتخرجنّ إلى البيعة، فخرج عليه الزبير مصلتًا بالسيف، فعثر فسقط السيف من يده، فوثبوا عليه فأخذوه"[59].

6- "قال أبو بكر: يا عمر، أين خالد بن الوليد؟ قال: هو ذا، فقال: انطلقا إليهما – يعني عليًا والزبير – فإتياني بهما، فانطلقا، فدخل عمر ووقف خالد على الباب من الخارج، فقال عمر للزبير: ما هذا السيف؟ قال: أعددته لأُبايع عليًا، قال: وكان في البيت أُناس كثر، منهم المقداد بن الأسود وجمهور الهاشميين، فاخترط عمر السيف فضرب به صخره في البيت فكسره، ثم أخذ بيد الزبير، فأقامه ثم دفعه فأخرجه، وقال: يا خالد، دونك هذا، فأمسكه خالد، وكان خارج البيت مع خالد جمع كثير من الناس أرسلهم أبو بكر ردءًا لهما، ثم دخل عمر فقال لعلي: قم فبايع، فتلكأ واحتبس، فأخذ بيده، وقال: قم، فأبى أن يقوم، فحمله ودفعه كما دفع الزبير، ثمّ أمسكهما خالد، وساقهما عمر ومن معه سوقًا عنيفًا، واجتمع الناس ينظرون، وامتلأت شوارع المدينة بالرجال، ورأت فاطمة ما صنع عمر، فصرخت وولولت، واجتمع معها نساء كثير من الهاشميّات وغيرهنّ، فخرجت إلى باب حجرتها، ونادت يا أبا بكر، ما أسرع ما أغرتم عليه على أهل بيت رسول الله!، والله، لا أكلّم عمر حتّى ألقى الله"[60].

تتضمن الأحاديث والأخبار السابقة عدد من الدلالات الصريحة والضمنيّة، يمكن بيانها بالنحو الآتي:

[58] الإمامة والسياسة، مصدر سابق، ج1، ص19.

[59] تاريخ الأمم والملوك ،محمد بن جرير الطبري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، د.ط، د.ت، ، ج2، 443.

[60] شرح نهج البلاغة ، عزّ الدين ابن أبي الحديد ، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار الجيل، بيروت، ط2، 1996م، ج6 ص49.

أ- تدلّ تلك النصوص دلالة صريحة على استيلاء أبي بكر وعمر بن الخطاب على خلافة رسول الله (ﷺ)، بالقوّة والقهر، وهذا المعنى ظاهر بشكل واضح وجليّ بالأخبار كلّها؛ حيث توعد عمر بن الخطاب من لا يبايع بالقتل: (لتخرجنّ إلى البيعة أو لأحرقنّ البيت عليكم).

ب-تظهر النصوص إنّ أبا بكر وعمر استعملوا أسلوب الترهيب بأعلى مستوياته؛ لإشاعة الخوف والرعب في نفوس عامّة المسلمين؛ حيث أنّهم بدأوا بترهيب وإخافة قادة المسلمين وزعمائهم، وبمقدمتهم الإمام علي (ﷺ)، وبني هاشم، وهم عصبة رسول الله (ﷺ)، وخيرة الصحابة، أمثال: سلمان والمقداد وغيرهم من جمهور الأنصار والمهاجرين، الذين اجتمعوا في بيت السيدة فاطمة (ﷺ).

ج- تظهر النصوص إنّ المعارضين لخلافة أبي بكر طيف واسع من المسلمين وعامّة بني هاشم إن لم يكن جميعهم، وهذا المعنى ظاهر من النصوص كلّها، ففي النصّ الأوّل ورد: (كان علي والزبير وناس من بني هاشم في بيت فاطمة، فجاء عمر إليهم)، وفي النص الثاني جاء: (بلغ عمر بن الخطاب أنّ ناسًا يجتمعون في بيت فاطمة)، أمّا في النص الثالث فورد: (وإنّ أبا بكر رضي الله عنه، تفقّد قومًا تخلّفوا عن بيعته عند عليّ كرم الله وجهه، فبعث إليهم عمر)، أمّا في النص الرابع فقد جاء: (أتى عمر بن الخطاب منزل عليّ، وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين)، وورد في النص الخامس: (وكان في البيت أُناس كثر، منهم المقداد بن الأسود وجمهور الهاشميين)، وهذا يفيد أنّ خلافة أبي بكر لم يكن المسلمون وبخاصّة وجهائهم وقادتهم متفقين عليها، وبذلك تكون فاقدة الشرعيّة وفق مبدأ الشورى الذي ادّعوه.

د- تظهر النصوص دلالة صريحة على عدم رضا أهل البيت (ﷺ)، بما جرى بعد وفاة رسول الله (ﷺ)؛ وبذلك قالت السيدة فاطمة (ﷺ): "لا عهد لي بقوم حضروا أسوأ محضر منكم، تركتم رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، جنازة بين أيدينا، وقطعتم أمركم بينكم، لم تستأمرونا، ولم تردّوا لنا حقًا!"[61].

هـ-يتضح من النصوص عدم اهتمام عمر وأبي بكر بجنازة رسول الله (ﷺ)، بل كان همّهم الأعلى هو التسلّط على رقاب المسلمين بالاستحواذ على الخلافة، وهذا يفاد من كلام السيدة الزهراء (ﷺ): (تركتم رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، جنازة بين أيدينا، وقطعتم أمركم بينكم، لم تستأمرونا، ولم تردّوا لنا حقًا).

و- تظهر النصوص عدم قبول أهل البيت (ﷺ)، بما ادّعاه أبو بكر وعمر بشأن خلافتهم لرسول الله (ﷺ)، بل وتكذيبهم مزاعم القوم بضرس قاطع، وهذا ظاهر صراحة بقول الإمام علي (ﷺ): "لسريع ما

[61] الإمامة والسياسة، مصدر سابق، ج1، ص19.

كذبتم على رسول الله" [62]، وأمّا عدم معارضته خلافة أبي بكر بإشهار السيف لعلّ يفسره ما يروى عنه (□): "بايع الناس لأبي بكر، وأنا والله أولى بالأمر منه وأحق به، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفارًا يضرب بعضهم رقاب بعض"[63]، وقوله (□): "أما والله، لقد تقمصها ابن أبي قحافة، وإنّه ليعلم أنّ محلى منها محل القطب من الرحا، ينحدر عنّى السيل، ولا يرقى إليّ الطير، فسدلت دونها ثوبًا، وطويت عنها كشحًا، وطفقت أرتئي بين أن أصول بيد جذّاء، أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير، ويشيب فيها الصغير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقى ربّه، فرأيت أنّ الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى، وفي الحلق شجً ، أرى تراثي نهبًا"[64].

ثالثًا: إسقاط جنين السيدة فاطمة الزهراء (□)

دلّلت عدّة روايات من طرق أبناء العامة تجاسر عمر بن الخطاب على السيدة الزهراء (□)، وضربها حتى أسقطت جنينها، ويمكن بيان عدد من الأخبار بالنحو الآتي:

1. "إنّ عمر رفس فاطمة حتّى أسقطت محسنًا"[65].
2. "إنّ عمر رفس فاطمة حتى أسقطت بمحسن"[(66)].
3. "إنّ عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتّى ألقت المحسن من بطنها"[(67)].
4. "إنّ عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى القت الجنين من بطنها، وكان يصيح احرقوا دارها بمن فيها، وما كان في الدار غير على وفاطمة والحسن والحسين" [(68)].

جاءت هذه الروايات في مصادر مختلفة من مصادر أبناء العامّة؛ حيث رووا هذه الحادثة إمّا مستغربين للحادثة وعدّها تجنّي على عمر بن الخطاب من قبل الراوي، وإن كان هذا الراوي ينتمي للمذهب السنّي، بل قد يُعدّ بعضهم زعيمًا لطائفة من السنّة، مثل: إبراهيم بن يسار النظام، أو عادّين هذه الروايات من مختلقات علماء الشيعة ورواتهم؛ فلذلك شككوا بصحتها، إلا أنّه على الأحوال كلّها يمكن الكلام عن هذه الحادثة بأنحاء متعددة وفقًا للمعطيات التاريخيّة والأحداث التي رافقت تلك الحقبة، بالنحو الآتي:

أ- أثبت عدد من المصادر[69] الحادثة عن طريق إبراهيم بن يسار النظام المعتزليّ، وهو زعيم "طائفة من المعتزلة يقال لهم النظاميّة"[70]، والنظام رووا عنه أصحاب الحديث والسير والتراجم، أمثال البيهقيّ في

---

[62] الإمامة والسياسة، المصدر نفسه، ج1، ص19.

[63] ميزان الاعتدال، مصدر سابق، ج1، ص442.

[64] شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج1، ص151.

[65] سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج15، ص578.

[66] لسان الميزان، مصدر سابق، ج1 ص268.

[67] الوافي بالوفيات، الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج6 ص15.

[68] الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ج1 ص57.

[69] الوافي بالوفيات، مصدر سابق، ج6 ص15، والملل والنحل، مصدر سابق، ج1 ص57.

[70] الأنساب، للسمعاني، عبد الكريم السمعاني، دار الجنان، بيروت، ط1، 1408هـ، ج5، ص507.

مواضع متعددة من كتابه: (معرفة السنن والآثار)[71]، كما أنّ النظام "ممّن لازم ابن عيينة جدًا"[72]، أحد أهم رجال الصحاح وبخاصّة البخاريّ ومسلم؛ حيث رووا عنه العشرات من الأحاديث، فالنظام من روات أبناء العامّة المعروفين، فلم يكن شيعيًّا، ولا متحيّزًا للشيعة بل كان عاميًّا حاقدًا على الشيعة[73] ، غاية الأمر أنّه صاحب مذهب فقهيّ جديد عند أبناء العامّة يخالف عدد من فقهائهم بالرأي والاجتهاد، وليس له عيب يذكر عند أبناء العامّة سوى رأيه القائل: بعدم عدالة الصحابة، ومنهم عمر بن الخطاب، ولولا هذا الرأي لكان أحد الزعماء الذين لا يقلّون شأنًا عن الصحابة، وعليه تكون روايته لحادثة اعتداء عمر بن الخطاب على السيدة الزهراء (□)، واسقاطه جنينها أمرًا لا يعتريه شكّ أو شبهة؛ لكون الشاهد من أهل الدار وشهادته بمنزلة الإقرار على النفس الذي لا يمكن رفضه.

ب-أثبت عدد من المصادر حادثة اعتداء عمر بن الخطاب على السيدة الزهراء (□)، عن طريق فقيه الكوفة ومحدّثها "الإمام الحافظ الفاضل، أبو بكر أحمد بن محمد السريّ بن يحيى بن لسري بن أبي دارم التميميّ"[74]، روى عنه ووثقه كثير من الفقهاء والمحدثين، منهم البيهقيّ في كتابيه السنن الكبرى، وشعب الإيمان، حيث روى عنه فيهما عشرات الأحاديث[75]، وروى عنه الحاكم النيسابوريّ في كتابه المستدرك على الصحيحين، حيث روى عنه عشرات الأحاديث[76]، وروى عنه المناويّ في كتابه فيض القدير بشرح الجامع الصغير[77]، ووثقه البغداديّ؛ حيث قال فيه: "من الكوفيين وكان ثقة"[78]، أمّا من طعن فيه فلم يجد له عيبًا سوى كونه شيعيًّا، وبذلك صرّح ابن العماد حيث قال: "كان رافضيًا فضعّف بسبب رفضه"[79]، وانتماء الراوي لمذهب مخالف لا يعني الطعن فيه وترك روايته، وإلا لما وصل إلينا من الأحاديث الكثير، ثمّ أنّ من طعن بالسريّ لا يمكن قبول حكمه لأمرين: أحدهما توثيق عدد كثير من فقهاء ومحدثين السنة المتقدمين له، وهذا يعارض قولهم ويسقطه؛ لكون من وثقه وقبل روايته كان أعلى دراية ومرتبة علمية ممّن طعن فيه ويكفيهم ذلك البيهقيّ، حيث "كان

---

[71] معرفة السنن والآثار، ج7، ص43، وغيرها من المواضع.

[72] فتح الباري، مصدر سابق، ج8، ص36.

[73].

[74] سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج51، ص576.

[75] فعلى سبيل المثال روى عنه في كتاب السنن الكبرى: ج2، ص153، وج3، ص346، وص370، ج4، ص43، وج6، ص104، ج7، ص59، وص311، وج8، ص324، وج10، ص99، وص235.

[76] فعلى سبيل المثال روى عنه في: ج1، ص118، و176، و248، وص265، وص268، وص297، وص360، و453، وص470، وص509.

[77] فعلى سبيل المثال روى عنه: ج1، ص549، وج2، ص262.

[78] تاريخ بغداد، أحمد بن طيفور، تحقيق: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ج3، ص281.

[79] شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج3، ص11.

إمامًا فقيهًا حافظًا جمع بين معرفة الحديث وفقهه"[80]، وثانيًا: إنّ رواية الحوادث التاريخيّة لا يحتاج التشدد بالسند كما في رواية الأحاديث الفقهية والعقائديّة؛ لكون الحوادث التاريخيّة لا يترتب عليها أحكام شرعيّة غالبًا.

ج- قد يقال: إنّ حادثة اعتداء عمر بن الخطاب على السيدة الزهراء (؟)، منقولة بخبر الواحد وهو لا يفيد العلم واليقين؛ وبذلك لا يمكن ثبوت الحادثة به، ويجاب عن ذلك: إنّ خبر الواحد صحيح لا يفيد العلم واليقين، إلا أنّه يفيد الظن المتاخم للعلم الذي يعدّ حجة يوجب العمل وفقه؛ وبذلك "تواتر واشتهر من عمل الصحابة بخبر الواحد في وقائع شتى لا تنحصر"[81]، بل "الأكثرون جوزوا التعبد به عقلًا"[82]، هذا في الأحكام الشرعيّة، وعليه يكون من باب أولى قبول خبر الواحد في الحوادث التاريخية.

د- إنّ ضرب عمر بن الخطاب للنساء ليس بجديد ولا غريب على المسلمين، بل كان مشهورًا بذلك، حتى "أنّه كان إذا رأى أمة متقنعة ضربها بالدرة وقال: يا لكاع، أتشبهين بالحرائر؟ يقول: اكشفي رأسك"[83]، وفي خبر أخر: "أنّه بعث إلى امرأة ذكرت بسوء فأجهضت جنينها"[84]، وفي خبر آخر أنّه "لمّا توفى أبو بكر رحمه الله، أقامت عليه عائشة النوح، فأقبل عمر بن الخطاب حتى قام ببابها، فنهاهنّ عن البكاء على أبى بكر، فأبين أن ينتهين، فقال عمر لهشام بن الوليد: ادخل فأخرج إليّ ابنة أبى قحافة أخت أبى بكر، فقالت عائشة لهشام حين سمعت ذلك: من عمر؟ إنّي أحرج عليك بيتي، فقال عمر لهشام: ادخل فقد أذنت لك، فدخل هشام فأخرج أم فروة أخت أبى بكر إلى عمر، فعلاها الدرة فضربها ضربات فتفرق النوح حين سمعوا ذلك"[85]، ولكثرة ضرب عمر بن الخطاب الناس والنساء اشتهر عندهم كالمثل: "درّة عمر أهيب من سيف الحجاج"[86].

بناء على ما سبق يمكن القول: إنّ حادثة اعتداء عمر بن الخطاب على السيدة الزهراء (؟)، لا يمكن التشكيك بها، بل القطع بها من الأمور المسلّمة؛ لما أثبته التاريخ من جلافة عمر التي تجعله أحمقًا متهوّرًا لا يبالي من يضرب سواء أكانت السيدة الزهراء (؟)، أم امرأة مثل: أُمّ فروة أخت صاحبه أبي بكر أم غيرهما من نساء المسلمين، وبذلك الفعل تجلّي حقد عمر على أهل البيت جميعًا باعتدائه على السيدة فاطمة (؟)، مستغلًا وفاة رسول الله (؟)، وما جرى لأمير المؤمنين (؟)، من إقصاء واضطهاد، وبهذا الفعل

[80] الأنساب، مصدر سابق، ج1، ص438.

[81] المستصفى، مصدر سابق، ص118.

[82] المحصول، مصدر سابق، ج4، ص353.

[83] غريب الحديث، ابن سلام ، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ج3، ص154.

[84] المغني، عبد الله ابن قدامة، دار الكتاب العربي، بيروت، ج9، ص510.

[85] تاريخ الطبري، مصدر سابق، ج2، ص614.

[86] الرياض النضرة في مناقب العشرة، المحب الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2، ص314.

الشنيع أرسل عمر إلى المسلمين رسالة مفادها: أنّ كلّ من حاول مخالفة السلطة يناله القتل والتشريد وإن كان خير البشر أمثال: الإمام علي والسيدة السيدة فاطمة الزهراء (ﷺ)، اللذان يشهد بفضلهما الداني والقاصي.

استنادًا لما سبق يمكن استخلاص دلالات كثيرة يمكن بيان عدد منها بالنحو الآتي:

- تدلُّ الأحاديث السابقة عدم إيمان عمر بن الخطاب بمنزلة أهل البيت (ﷺ)، الثابتة بالكتاب والسنة القطعيين، وهذا وضح جليّ من خلال فعله المباشر بضرب الصديقة الزهراء (ﷺ)، وأمره لجنده بحرق دارها بمن فيها، واعتدائه على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ﷺ)، ليأخذ البيعة منه قهرًا.
- عبّرت الأحاديث بالضرب تارة، والرفس أُخرى، والضرب غير الرفس، فالضرب يحصل باليد، أما الرفس فهو ضرب الصدر والبطن بالرِّجل[87]، وبهذا تصوّر الروايات فعل عمر الإجراميّ بحقِّ السيدة فاطمة الزهراء (ﷺ).
- اعتداء عمر على فاطمة (ﷺ)، وقع في اليوم نفسه الذي أُخذ الإمام عليّ (ﷺ)، لمبايعة أبي بكر قهرًا، وهذا يدلّ استغلال عمر ومن معه وضع الإمام (ﷺ)، الحرج بسبب سكوته عن أفعالهم المشينة خوفًا منه على بيضة الإسلام، فالإسلام ما قام إلا بسيف الإمام علي (ﷺ)، ولذا فهو أحرص الناس على الحفاظ عليه وترسيخ أُسسه حتّى لو أوذي وأهل بيته بل حتى لو استلزم أن تقطّع أوصاله لتبقى راية الإسلام عالية، فهو حتمًا أوّل من يبادر للتضحية والفداء، وتشهد له ذلك ليلة مبيته على فراش النبيّ محمد (ﷺ)، وجميع حروب الإسلام التي خاضها ضدّ الكفر.
- تدلّ الأحاديث على ضعف المسلمين وخنوعهم لسلطة الخلافة، وعدم نصرتهم أهل بيت العصمة (ﷺ)، وهذا ناجم من الأسلوب الإجراميّ المتبع لتكميم الأفواه، وقتل الهمم.
- الاعتداء على النساء فعل يرفضه الخلق العربيّ الأصيل، ويعيّر من يقوم به، ويعدّه من الرذيلة، ونقص في الرجولة والشهامة، في حين عمر خلا من الخُلُق العربيّ الأصيل.

رابعًا: وفاة السيدة فاطمة (ﷺ)، ودفنها ليلًا

يعدّ دفن السيدة فاطمة (ﷺ)، ليلًا وعدم السماح للشيخين بالصلاة عليها شاهدًا شاخصًا نصبه أهل البيت (ﷺ)، على مرّ الأزمان دالًّا على ظلامة السيدة فاطمة (ﷺ)، من قبل القوم؛ حيث أجمع المؤرخون وأصحاب السير والتراجم من أبناء العامّة على أنّ السيدة فاطمة (ﷺ)، توفيت بعد النبي (ﷺ)، بستة أشهر وقيل بثلاثة أشهر[88]، وأنّها دفنت ليلاً، وأوصت ألا يصلي عليها أبو بكر وعمر، وعهدت ذلك لابن عمّها وزوجها الإمام علي (ﷺ)، ويمكن بيان ذلك بعدد من النصوص بالنحو الآتي:

---

[87] معجم العين، مصدر سابق، ج7ص246، ومقاييس اللغة ج2ص 422.

[88] الكامل في التاريخ، عز الدين ابن الأثير، دار صادر، بيروت، ج2ص 341.

1- روى عدد من المصادر عن عائشة أنّها قالت: "فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته فلم تكلمه حتّى توفيت وعاشت بعد النبي صلى الله عليه –وآله–وسلم، ستة أشهر فلما توفيت دفنها زوجها على ليلًا ولم يؤذن بها أبا بكر "[89]

2- ذكرت مصادر كثيرة عن عائشة: "أنّ فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، أرسلت إلى أبي بكر الصدّيق تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، ممّا أفاء الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر فقال أبو بكر: إنّ رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، قال: لا نورث ما تركنا صدقة إنّما يأكل آل محمد (صلى الله عليه –وآله– وسلم)، في هذا المال، وإنّي والله لا أغيّر شيئًا من صدقة رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، عن حالها التي كان عليها في عهد رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، ولأعملنّ فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة شيئًا؛ فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك، قال: فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت، وعاشت بعد رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، ستة أشهر فلمّا توفيت دفنها زوجها عليّ بن أبي طالب ليلًا ولم يؤذن بها أبا بكر وصلّى عليها عليّ" [90].

تتضمّن النصوص السابقة دلالات متعددة، يمكن بيان عدد منها بالنحو الآتي:

أ- أثبتت المصادر التاريخيّة كما مرّ سابقًا أنّ وفاة السيدة فاطمة (؟)، حدثت بعد وفاة المصطفى (؟)، بفترة قصيرة جدًا، وهذا يعني: إنّ المسلمين ما زالت قلوبهم موجوعة لفراق نبيهم (؟)، وبخاصّة عمر وأبو بكر، فهما صحابته الأوفياء كما يزعم ويُدّعى، فكيف تدفن ابنته الوحيدة ولم يشهدا جنازتها؟، في حين لم يظهر عليهما ذلك الحزن والألم لفراق نبيّ الرحمة، بل أثبتت المصادر أنّهما لم يشهدا غسل النبيّ (؟)، ولا تكفينه ولا دفنه، كما جاء على لسان السيدة فاطمة (؟): "لا عهد لي بقوم حضروا أسوأ محضر منكم، تركتم رسول الله صلى الله عليه –وآله– وسلم، جنازة بين أيدينا، وقطعتم أمركم بينكم، لم تستأمرونا، ولم تردّوا لنا حقًا!"[91].

ب-إنّ الأمر يزداد أهميّة بأهميّة صاحبه، وعليه دفن السيدة فاطمة (؟)، ليلًا يثير تساؤل واستغراب عامة المسلمين إن لم يكن أجمعهم، فلو كانت المدفونة ليلًا غير السيدة فاطمة (؟)، لما اشتدّ سؤال أو استغرب أحد حينها، كيف والسيدة فاطمة (؟)، هي البنت الوحيدة التي خلّفها رسول الله (؟)، بعده بأجماع الأُمة [92]، فلا بدّ أن يحظى دفنها وتشييعها اهتمام عامّة المسلمين فضلًا عن خاصّتهم.

---

[89] صحيح البخاري، مصدر سابق، ج5ص82، وصحيح مسلم، مصدر سابق، ج5، ص154، والسنن الكبرى، مصدر سابق، ج6ص300.

[90] صحيح مسلم، مصدر سابق، ج5، ص154، المنتظم في تواريخ الملوك والامم، مصدر سابق، ج1 ص37، شذرات الذهب، مصدر سابق، ج1 ص 15 .

[91] الإمامة والسياسة، مصدر سابق، ج1، ص19.

[92] فتح الباري يشرح صحيح البخاري، مصدر سابق، ج7 ص 476 .

ج- أثبتت المصادر الصريحة والصحيحة أنّه لم يؤذن لأبي بكر ولا لعمر عند دفن فاطمة، وهذا الأمر يثير تساؤل واستغراب الجميع، بل أثبتت المصادر أنّ السيدة فاطمة (؟)، هي أوصت ألا يحضران جنازتها ولا يصليان عليها[93]، كيف وحضور جنازة السيدة فاطمة (؟)، والصلاة عليها وبخاصّة لمن ينصّب نفسه خليفة بعد أبيها أمرًا يستحقّ الأهمية من نواح كثيرة: فالخليفة ما زال مفجوعًا بفراق رسول الله (؟)، فعندما يسمع بفراق ابنته الوحيدة من البديهي يزداد حزنًا لفراقها، ومن ناحية أخرى إنّ السيدة فاطمة (؟)، ليست كسائر الناس، فهي سيدة نساء أهل الجنة فلا بدّ أن يكون تشييعها خاصًا ومهيبًا، فعلى الأقل أن يحضره الأشراف والوجهاء والأعيان والزعماء؛ لأنّه شرف لهم وتقدير يُفتخرون به، أمّا الصلاة عليها من قبل هؤلاء فلا توصف منزلتها؛ فالذي يصلي على السيدة فاطمة (؟)، تكون له مشروعية الوجاهة، هي ليست كسائر النساء، ولا يصلي عليها سائر الناس وهذا أمر طبيعي، وحينئذٍ عندما يُسمع إنّها أوصت ألا يصلي أبو بكر وعمر عليها، وأن تدفن ليلًا، وألا يحضرا جنازتها، فلا يوجد مبرر إلا القول: إنّهما غير مرغوب بهما، ولا بحضورهما، فالسيدة فاطمة (؟)، لطالما تحدثت عن ظلم الشيخان لها وبيّنت غضبها عليهما، ولكن لم يجدي نفعًا في رفع هذا الظلم؛ فلذا هجرت القوم ولم تكلمهما، بل أنّها آلت ألا تكلمهما طيلة حياتهما، فلكي تثبت للناس أنّها غير راضية وأنّها ساخطة على الشيخين أوصت زوجها أن يمنعهما من الصلاة عليها وأن تدفن ليلاً ولا يأذن لهما حضور جنازتها، فمن الطبيعي عند سماع الناس ذلك يحكمون أنّ السيدة فاطمة (؟)، ماتت وهي مازالت ساخطة وغاضبة عليهما، بخلاف لو كانا حاضرين جنازتها والصلاة عليها؛ إذ لأمكن أن تدلَّس الحقيقة وتشوّه وتحرَّف بسهولة، وعندها يمكن تصديق قول عدد من الحمقى: إنّ السيدة فاطمة رضيت عنهما والدليل على ذلك هو حضورهما جنازتها والصلاة عليها، ولكن عندما لم يقع شيء من ذلك فهذا يثير الاستغراب ويبقى وجدان المسلمين يسأل: لماذا لم يؤذن لهما حضور جنازتها والصلاة عليها؟ فلا يجدوا عندها جوابًا وافيًا يكشف حقيقة الأمر إلا القول: إنّ السيدة فاطمة (؟)، ماتت وهي ساخطة على الشيخين وغير راضية عليهما، فهي التي اوصت ألا يؤذن لهما بالصلاة عليها ولا بحضور جنازتها؛ فلذلك ترى جميع المؤرخين ملتفتين الى هذه المسألة –موت فاطمة وهي غاضبة عليهما – فلا يناقش فيها أحد منهم ولا تجد أحد منهم يكذبها، بل ولا يجرأ أحد منهم على القول: بخلاف ذلك، بل حتى الذي قال بغير ذلك فهو يعلم بقرارة نفسه أنّ كلامه كذب وافتراء؛ لأنّ عائشة نفسها تقول: "فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته فلم تكلمه حتى توفيت وعاشت بعد النبي صلى الله عليه –وآله– وسلم، ستة أشهر فلما توفيت دفنها زوجها على ليلًا

[93] شرح النهج، مصدر سابق، ج6 ص233 .

ولم يؤذن بها أبا بكر"[94]، وعليه كيف يصدق به أحد حتّى لو كان مختل العقل وصدق بنفسه؛ لأنّ أهل مكة أدرى وأعلم بشعابها، وعائشة زوج النبي (ﷺ)، أدرى بما جرى على السيدة فاطمة (ﷺ).

الخاتمة

خلص البحث إلى إثبات عدّة نتائج، يمكن بيان أهمها بالنحو الآتي:

- بيان سبب الاضطراب والغموض التاريخي للأخبار التي تضمّنت ظلامة السيدة الزهراء (ﷺ)، والدعوة لإزالة ذلك الغموض والاضطراب وفقًا ومنهج البحث التاريخي.
- أثبت البحث جانبًا مهمًّا من ظلامة السيدة الزهراء (ﷺ)، بنصوص صحيحة قطعيّة ومن أمّات المصادر في التراث الإسلاميّ للمذهب السنيّ.
- تبيان أهم الدلالات الضمنيّة التي تحملها الأخبار الواردة في ظلامة السيدة الزهراء (ﷺ)، ومن خلال تلك الدلالات يمكن للباحث سدّ عدد من الثغرات أو الحلقات المفقودة.

مصادر ومراجع البحث

- القرآن الكريم
- الإمامة والسياسة، عبد الله بن مسلم، تحقيق: طه الزيني، مؤسسة الحلبي.
- الأنساب، للسمعاني، عبد الكريم السمعاني، دار الجنان، بيروت، ط1، 1408هـ.
- العربي، بيروت.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرايع، علاء الدين الكاساني الحنفي، المكتبة الحبيبية، باكستان، ط1، 1409هـ.
- بلاغات النساء، أبو الفضل بن طيفور، مكتبة بصيرتي، قمّ المقدسة.
- تاريخ الأمم والملوك ،محمد بن جرير الطبري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، د.ط، د.ت.
- تاريخ بغداد، أحمد بن طيفور، تحقيق: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- التاريخ العربي والمؤرخون، شاكر مصطفى، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1978م.
- تاريخ اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، دار صادر، بيروت.
- رسالة ابن أبي زيد، جمع صالح عبد السميع، المكتبة الثقافية، بيروت.
- الرياض النضرة في مناقب العشرة، المحب الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد، دار إحياء التراث التاريخ
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، مؤسسة الصادق، طهران.

[94] صحيح مسلم، مصدر سابق، ج5، ص154، وصحيح البخاري، مصدر سابق، ج5ص82 والسنن الكبرى، مصدر سابق، ج6ص300.

- شرح صحيح مسلم ، النووي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- شرح نهج البلاغة ، عزّ الدين ابن أبي الحديد ، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار الجيل، بيروت، ط2، 1996م.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، دار الفكر، بيروت، 1401هـ.
- الفصول في الأصول، الجصاص، تحقيق: عجيل النشمي، ط1، 1405هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، شهب الدين بن حجر، دار المعرفة، بيروت، ط2.
- في فلسفة التاريخ، أحمد محمود صبحي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1975م.
- طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، بيروت.
- عمدة القاري، العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت
- صحيح البخاري، مصدر سابق، ج8، ص5، وصحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، دار الفكر، بيروت.
- غريب الحديث، ابن سلام ، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.
- كتاب العين، الخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي والسامرائي، دار الهجرة، إيران، ط2، 1409هـ.
- الكامل في التاريخ، عز الدين ابن الأثير، دار صادر، بيروت.
- المدخل إلى التاريخ الإسلامي، محمد فتحي عثمان، دار النفائس، بيروت، ط1، 1408هـ.
- مناهج النقد التاريخي عند المسلمين، أيمن فؤاد، بحث منشور في مجلة: حوليات إسلامية، العدد 32، 1998م.
- منهج البحث التاريخي، قاسم يزبك، دار الفكر، بيروت، ط1، 1990م.
- مسند أحمد، أحمد بن حنبل، دار صادر، بيروت.
- المدونة الكبرى، مالك بن أنس، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- المبسوط، شمس الدين السرخسي، دار المعرفة، بيروت.
- المستصفى في علم الأصول، أبو حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المنخول من تعليقات الأصول، أبو حامد الغزالي، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط3.
- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي، دار الفكر ، بيروت.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد الذهبي، دار المعرفة، بيروت.

- السقيفة وفدك، أحمد بن عبد العزيز الجوهري، الكتبي، بيروت، ط1، 1401هـ.
- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، دار صادر، بيروت.
- لسان العرب، محمد بن مكرم، أدب الحوزة، قمّ المقدسة
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، مركز النشر، قم المقدسة.
- المذكر والتذكير والذكر، ابن ابي عاصم، دار المنار، الرياض، ط1، 1413هـ.
- الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.
- المغني، عبد الله ابن قدامة، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الوافي بالوفيات، الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ.

Limaenaha AL-Zaahirii
The darkness of Lady Zahra
Between the definitiveness of the text and the falsification of the truth

Research Summary

The definitive texts, both modern and historical, have proven some aspect of the darkness of Sayyida AL-Zahra,but despite all that, most of the scholars of the public tried to find justifications that avoid the truth; So they deliberately interpreted these texts contrary to their apparent meaning